

الاجتماع المشترك غير الرسمي السادس بين مجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي 30 نوفمبر/تشرين الثاني و1 ديسمبر/كانون الأول 2022

موجز رفيع المستوى

الخلفية

عقد الاجتماع المشترك غير الرسمي السادس لمجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (الهيئات الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها) في 30 نوفمبر/تشرين الثاني و1 ديسمبر/كانون الأول 2022. واستغرق الاجتماع أكثر من يوم ونصف، مما أتاح للمجلس وأعضاء المجلس والإدارة في المنظمات الثلاث الفرصة للمشاركة في حوار حول مجموعة من المسائل المختلفة. وعقد الاجتماع افتراضيا من خلال تطبيق Zoom، وقدمت ترجمة فورية بجميع اللغات الرسمية الست. ووفقا لممارسة تناوب الرئاسة بين الوكالات، عمل برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) بوصفه الوكالة المضيئة هذا العام.

وتولى رئاسة الاجتماع سعادة السيد Md. Shameem Ahsan رئيس المجلس التنفيذي للبرنامج. وترأس أجزاء محددة من الاجتماع الرئيس المستقل لمجلس منظمة الأغذية والزراعة، ورئيس المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وقدمها كبير الخبراء الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة، ومديرة مكتب المساواة بين الجنسين في البرنامج، ومدير شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومدير مركز تنسيق النظم الغذائية في الأمم المتحدة، ومدير مكتب أهداف التنمية المستدامة في منظمة الأغذية والزراعة. وأتفق على المواضيع الرئيسية التي تناولها الاجتماع بتوافق الآراء من خلال عملية تشاورية مع الأعضاء ورؤساء الهيئات الرئاسية للوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها؛ وبناء على ذلك، ركز الاجتماع على أزمة الغذاء العالمية والمنظور الجنساني، وقُدمت تحديثات أيضا عن التقييم المشترك لعام 2021 بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ومركز تنسيق النظم الغذائية في الأمم المتحدة.

ملاحظات افتتاحية

إفتتح رئيس المجلس التنفيذي للبرنامج الاجتماع، ورحب بالمشاركين وقدم لمحة عامة عن الحدث. وأدلى بعد ذلك كل من الرئيس المستقل لمجلس منظمة الأغذية والزراعة، سعادة السيد Hans Hoogeveen، ورئيس المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، السيد ألفرو لاريو، ببيانيهما الافتتاحيين. وتلى ذلك بيانان أدلى بهما المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، السيد شو دونيو، والمدير التنفيذي للبرنامج، السيد ديفيد بيزلي.

وتناول رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالوصف الدوافع الكامنة وراء أزمة الأمن الغذائي العالمي، فأشار إلى أن الأثر البعيد المدى لتحديات مثل النزاع وجائحة كوفيد-19 وتغيّر المناخ، كشف عن عيوب جوهرية في النظم الغذائية العالمية. وتتطلب تلبية احتياجات الجوع الملحة وبناء نظم غذائية قوية من أجل المستقبل الأخذ بنهج ذي شقين. وقال إن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها اكتسب

في هذا السياق أهمية أكبر من أي وقت مضى، وبات مطلوباً من الوكالات تقديم خبرتها في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ وفي مجال التنمية الطويلة الأجل.

وأكد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أيضاً في ملاحظاته ازدياد أهمية التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في مواجهة أزمة الغذاء العالمية. وسلط الضوء على التعاون الناجح في البرمجة المشتركة في منطقة الساحل في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتبادل المعلومات والدعوة، وأضاف أن التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ككل ضروري لمعالجة التحديات غير المسبوقة وتحويل التركيز من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى التنمية الطويلة الأجل.

وحدث المدير التنفيذي للبرنامج المجتمعي الدولي على إعطاء الأولوية لتلبية ما يحتاج إليه 350 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم من متطلبات عاجلة من أجل تجنب انتشار الاضطرابات الاجتماعية وزعزعة الاستقرار. وقال إنه من الضروري التعامل بطريقة استراتيجية جداً مع المساعدة نظراً إلى التمويل المحدود المتاح والاحتياجات الإنسانية المتزايدة، وأشار إلى إمكانية قيام المانحين بتيسير النهج التعاونية من خلال قراراتهم بشأن التمويل.

البند 1 من جدول الأعمال- تحديات الأمن الغذائي العالمي وأزمة الوقود والأسمدة والتحديات ذات الصلة

وصف كبير الخبراء الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة آثار أزمة الغذاء العالمية على الأوضاع الإنسانية والاقتصاد الكلي والأغذية والزراعة. وقال إنه من المتوقع أن تصل فاتورة الواردات الغذائية العالمية إلى مستوى قياسي يبلغ نحو تريليونين من الدولارات الأمريكية على الرغم من انخفاض أسعار الوقود؛ وأضاف أن البلدان الاثنتين والسنتين الأكثر ضعفاً ستواجه ارتفاعاً في تكاليف وارداتها بما مقداره 25 مليار دولار أمريكي. وأضاف أن ارتفاع تكاليف استيراد الطاقة والأسمدة هو الدافع الرئيسي وراء هذه الزيادة؛ ويعني عدم قدرة كثير من المزارعين على تحمل تكاليف الأسمدة انخفاض الغلات في عام 2023، ولا سيما في البلدان الأكثر ضعفاً. وتُشير النماذج التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة إلى أن أفريقيا ستتضرر بشدة بسبب نقص الأسمدة في المناطق التي صنفت بالفعل على أنها بؤر ساخنة للجوع. ومن الضروري العمل فوراً لتحسين فرص الحصول على الغذاء ودعم البلدان الضعيفة في شراء المدخلات الزراعية المطلوبة لمنع حدوث أزمة غذائية أعمق في عام 2023.

وأثنى الأعضاء على الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها لعملها معاً في معالجة التحديات المرتبطة بأزمة الأمن الغذائي العالمي. وأشاروا إلى أهمية المناقشات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وأشادوا بنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، وقيام منظمة الأغذية والزراعة بنشر البيانات وإجراء التحليلات بانتظام في هذا الصدد.

ووصف عدة أعضاء التحديات المرتبطة بأزمة الغذاء العالمية في بلدانهم وأقاليمهم، والأثر غير المتناسب الناجم عن تغيير المناخ على السكان الأكثر ضعفاً. وأكدوا أهمية إنهاء النزاعات ومعالجة الضعف الهيكلي، مثل الاعتماد على الواردات، وتُظم إنتاج الأغذية وتوزيعها التي تقل عن المستوى الأمثل، والمديونية وفي الوقت نفسه توفير الإغاثة العاجلة للبلدان الأكثر تأثراً بالأزمة. وقالوا إنهم يدركون الدور الرئيسي للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في دعم الجهود الوطنية لبناء القدرة على الصمود والأخذ بنهج استراتيجي في الزراعة ووضع سياسات من شأنها تحقيق التنمية المستدامة. وأشار الأعضاء إلى التحليل المشترك والتكامل بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، والتعلم بين البلدان، والشفافية والمساءلة، باعتبارها أولويات، إلى جانب زيادة الاهتمام بالعمل المشترك مع المؤسسات المالية الدولية.

ودعا الأعضاء إلى ما يلي:

- تجديد التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها لمعالجة آثار أزمة الغذاء العالمية، ولا سيما على المستوى القطري، وزيادة التفاعل بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والصناديق والبرامج التي تتخذ من نيويورك مقراً لها؛
- زيادة جهود المجتمع الدولي لخفض أسعار المدخلات الزراعية؛
- توضيح أدوار الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في مواجهة زيادة الطلبات من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية؛
- التحويل المنهجي للمنظم الغذائية من أجل ضمان الأمن الغذائي للجميع وإعطاء الأولوية للمجموعات الضعيفة؛
- التخطيط على الأجلين المتوسط والطويل لمعالجة أزمة الأسمدة.

وردا على أسئلة الأعضاء، أوضحت إدارة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها السبل التي تنتهجها لتعديل خطتها المتوسطة الأجل في ضوء أزمة الغذاء العالمية في سبيل تحقيق أقصى قدر من التركيز على عملياتها وتوقيتها وطبيعتها. وقدمت أيضا مزيدا من التوضيح بشأن خطط الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها للاستجابة لأزمة الأسمدة.

البند 2 من جدول الأعمال - تحديث عن العمل المشترك بشأن المنظور الجنساني

قدمت مديرة مكتب المساواة بين الجنسين في البرنامج التحديث حيث وصفت التعاون الشامل بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسلطت الضوء على التطورات الأخيرة في البرنامج المشترك بشأن النهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني من أجل الأمن الغذائي والتغذية، والبرنامج المشترك للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وتحالف العمل من أجل تسخير النظم الغذائية لصالح النساء والبنات الذي انبثق عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 ودعمته الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

ورحب الأعضاء بتعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في مجال المساواة بين الجنسين وبالتحديث المتعلق بالبرنامجين المشتركين اللذين وصفهما الأعضاء بأنهما منصتان قيمتان لنقل المعرفة. وأكد الأعضاء أهمية المفاوضات الجارية التي تقودها لجنة الأمن الغذائي العالمي حول الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية.

وانتقل الأعضاء إلى الحديث عن التحالف، حيث أشادوا بقيادة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والدعم المقدم لتحليل المسارات الوطنية والبلدان "المناصرة". وأقرّوا أيضا بالتقدم المحرز في إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في سياسات تعيين الموظفين واستبقائهم في الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وشجعوا على مواصلة العمل في هذا المجال.

وسلط الأعضاء الضوء على الدور المحوري للمرأة في إنتاج الأغذية، ولا سيما في المجتمعات الريفية، وعلى ضعفها غير المتناسب في مواجهة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ووصف الأعضاء المرأة بأنها عامل قوي من عوامل التغيير، وقالوا إن المساواة بين الجنسين شرط أساسي مسبق لتحقيق خطة عام 2023. وأشاروا إلى أن جهود تعزيز المساواة بين الجنسين ينبغي أن تكون محددة السياق وغير مسببة، وينبغي تهيئة فرصة لبلورة فهم مشترك لما يُشكل نهجا مفضيا إلى تحول في المنظور الجنساني.

ودعا الأعضاء إلى ما يلي:

- بذل مزيد من الجهود المشتركة للحصول على بيانات مصنفة عن جميع البرامج، وزيادة توليد الأدلة بشأن النهج المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني وأثرها على الأمن الغذائي والتغذية؛
- مواصلة تنفيذ التعاون التشغيلي بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وتعزيز التعاون بشأن المساواة بين الجنسين في إطار الأنشطة العادية ووضع مزيد من الاستراتيجيات والمبادرات المشتركة على المستوى القطري في ما يتصل بالمنظور الجنساني؛
- تجديد جهود إدماج المنظور الجنساني في جميع عمليات الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وتعزيز المساواة بين الجنسين في الخطاب الدائر حول الأمن الغذائي؛
- التركيز بصفة خاصة على النساء والبنات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز، مثل النساء والبنات ذوات الإعاقة؛
- مواصلة العمل من أجل زيادة معارف المرأة الريفية ومهاراتها، ولا سيما في مجال الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتنمية أنشطة الأعمال.

وردا على ما طرح من أسئلة، قدمت إدارة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مزيدا من التوضيح بشأن الأعمال الأخيرة التي اضطلع بها التحالف من أجل تسخير النظم الغذائية لصالح النساء والبنات، ورصد البرامج المشتركة وتقييمها، ووضع نهج محددة السياق، والأثر الداخلي للتركيز على المساواة بين الجنسين داخل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وقدموا أيضا أمثلة على المساهمة التي تقدّمها كلّ

وكالة من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على حدة في البرامج المشتركة، والتعاون الذي يجري خارج إطار البرامج المشتركة وآليات التعلم من الأقران في المجال الجنساني.

البند 3 من جدول الأعمال - تحديث للتقييم المشترك لعام 2021 بشأن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها

قدم مدير شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التحديث نيابة عن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ولخص التقدم المحرز في تنفيذ كل توصية من التوصيات الست الواردة في التقييم المشترك للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لجهود الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في تعزيز التعاون، ورحبوا بتعزيز هيكل التنسيق المشترك الذي يهدف إلى تحسين التنسيق على المستوى القطري. وأكدوا أهمية الحد من التداخل والتنافس والازدواجية بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ولا سيما في العمل الإنمائي؛ والحاجة إلى مواءمة المصطلحات؛ وقيمة قيام كل وكالة من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بوضع خطط واستراتيجيات على المستوى القطري.

وأشار الأعضاء إلى أن التعاون ينبغي أن يكون مستندا إلى ولاية كل وكالة وأن يكون وفق نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة". ورحبوا بزيادة التحليل، بما في ذلك تحليل الآثار المضاعفة التي تحققها عمليات الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وشجعوا الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على تحديد مجالات التكامل واستكشاف المجالات التي يمكن أن يفضي العمل معا فيها إلى زيادة الكفاءة أو الأثر.

ودعا الأعضاء إلى ما يلي:

- الانتهاء في الوقت المناسب من مذكرة التفاهم الجديدة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها؛
- التنسيق الفعال داخل جميع البلدان حيث يضطلع البرنامج بعمليات؛
- توضيح الطريقة التي تعمل بها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وما تساهم به في هذا الصدد؛
- التركيز الاستراتيجي المشترك على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي؛
- الابتكار والإبداع والأخذ بنهج جريء في مواجهة الأزمات العالمية الراهنة.

وصفت إدارة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في ردودها هياكل كل منها للتنسيق في ما بينها، وناقشت النهج القائمة على النظم الغذائية، وإعداد مذكرة التفاهم، والأعمال الجارية مع المؤسسات المالية الدولية. وسلطت الإدارة الضوء أيضا على الفرص التي تتيحها إصلاحات الأمم المتحدة والمجال المتاح أمام الأعضاء للمساهمة في الحد من الازدواجية والتداخل من خلال قراراتهم بشأن التمويل. وأكدت الإدارة أنه سيجري الانتهاء قريبا من إعداد مسودة مذكرة التفاهم والتوجيهات المتعلقة بالبرمجة المشتركة.

تحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في منطقة الساحل

قدم نائب رئيس الصندوق المساعد لدائرة إدارة البرامج في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تحديثا عن البرنامج المشترك لمنطقة الساحل استجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاع وتغير المناخ لخص فيه التقدم الذي تحقق خلال السنة الأولى من التنفيذ. وأشار إلى التحديات التي واجهها التنفيذ وحدد الخطوات التالية للبرنامج المشترك الذي قال إنه ليس مجرد برنامج للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ولكنه أيضا عملية إقراض إقليمية تجريبية ينصب الاهتمام فيها على المسائل العابرة للحدود، مما يضيف قيمة لكل بلد على حدة وللإقليم ككل.

وأكد الأعضاء أهمية عمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في منطقة الساحل في مجال تعزيز قدرة السكان الضعفاء على الصمود وتقوية الهياكل المحلية. وهنأوا الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على عملها مع الشركاء الوطنيين والدوليين، وشجعوا على التعاون

مع التحالف من أجل منطقة الساحل في إطار جهود الأخذ بنهج متكامل متعدد القطاعات في المنطقة. وأعرب الأعضاء عن اهتمامهم بإمكانية الأخذ بنهج مماثلة للبرنامج المشترك لمنطقة الساحل استجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاع وتغيّر المناخ في مناطق أخرى.

ورداً على ما طُرح من أسئلة، ناقشت إدارة الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها التنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة في منطقة الساحل، وتحديات التمويل والإبلاغ، ومجالات التكامل بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وجهود تحسين التنسيق، من المستوى القطري إلى المستوى الإقليمي. ووافقت الإدارة على أن الدروس المستفادة من البرنامج المشترك لمنطقة الساحل استجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاع وتغير المناخ يمكن تطبيقها على مناطق أخرى، ووصفت الجهود المبذولة لتحقيق التأزر مع مبادرة السور الأخضر العظيم في منطقة الساحل والبلدان الأخرى المشاركة في المخطط؛ وأضافت أن التماسك الاجتماعي، وإصلاح الأراضي، والنقد مقابل العمل، والتغذية المدرسية، تُشكل أيضاً مكونات رئيسية لعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في منطقة الساحل.

البند 4 من جدول الأعمال - تحديث عن مركز تنسيق النظم الغذائية في الأمم المتحدة

قدم مدير مركز تنسيق النظم الغذائية في الأمم المتحدة ومدير مكتب أهداف التنمية المستدامة في منظمة الأغذية والزراعة لمحة عامة عن الأنشطة الأخيرة والمقررة للمركز المذكور، بما في ذلك تقديرات الاحتياجات القطرية، ووضع برنامج العمل، والحوارات حول حلول النظم الغذائية، وعملية رسم الخرائط للتحالف، والاستعدادات لاجتماع "لحظة التقييم" المقرر عقده في عام 2023. وأوضح أيضاً الطريقة التي عزز بها المركز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بوسائل شملت المشاركة في وضع خطة العمل، والتعاون التشغيلي على المستوى القطري، والمساءلة المشتركة، مما أدى إلى تحسين الكفاءة والفعالية من حيث التكاليف، وتعزيز القيادة في الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في إطار جهود إصلاح الأمم المتحدة، وتعزيز قدرة الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها على الجمع.

وأعرب الأعضاء عن التقدير لعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في إنشاء المركز وتشغيله، مشيرين إلى أن الدروس المستفادة من المبادرة يمكن أن يكون لها دور قيم في مجالات أخرى. وقالوا إنهم يتطلعون إلى لحظة التقييم في عام 2023. ورحبوا أيضاً بعمل تحالف الوجبات المدرسية، واصفين إياه بأنه نموذج للدعوة العالمية ومحفز للالتزامات الوطنية، ولا سيما في عمله مع الجهات الفاعلة المحلية من أجل تحقيق تقدم ملموس.

وأعرب الأعضاء عن تأييدهم نماذج التمويل المبتكرة والعمل الجاري بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي لتفعيل هيكلية جديدة لتمويل الأغذية. وأشار الأعضاء أيضاً إلى دور قدرات منظومة الأمم المتحدة القطرية والإقليمية في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحويل النظم الغذائية. وأشاروا إلى أنه ينبغي للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها تسخير الهياكل القائمة للأعمال المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، ولا سيما فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، وأكدوا أهمية المشاركة العملية للحكومات في اجتماعات المركز بما يتجاوز وجود هيئات تنسيقية وطنية من أجل ضمان بلورة تصور للتحول الحقيقي وتنفيذه.

وشجّع الأعضاء الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها على ما يلي:

- دعم البلدان في تصميم المسارات الوطنية لتحويل النظم الغذائية وتنفيذها؛
- المساهمة في تحسين استيعاب منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- تعزيز دور المركز في دعم تنفيذ خطة عام 2030؛
- عقد مشاورات شاملة مع الأعضاء لتحديد فرص تحويل النظم الغذائية.

ورداً على الأسئلة، عرضت إدارة الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها نظرة أولية إلى شكل عملية التقييم لعام 2023 ومخرجاتها المتوقعة. وأوضحت الطريقة التي اتبعتها المركز والتحالفات في تيسير التعاون على المستوى القطري، ولا سيما في تعبئة الموارد، وبيّنت الغرض من الجولة المقبلة من التفاعلات التي من المقرر إجراؤها في ديسمبر/كانون الأول.

وشملت المواضيع الأخرى تعبئة الموارد القائمة لدعم عمل المركز؛ وجدول أعمال تمويل النظم الغذائية الذي يُشارك في قيادته الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، والتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والمؤسسات المالية الدولية، والتساؤلات المتعلقة

بالصندوق الاستئماني للنظم الغذائية لعام 2030 التابع للبنك الدولي وما إذا كان الصندوق الاستئماني للنظم الغذائية مرتبطا بمتابعة مؤتمر القمة بشأن النظم الغذائية وكيفية ارتباطه بها. وأكدت الإدارة أيضا أن أنشطة المركز على المستوى القطري تُنسق مباشرة مع الحكومات من خلال منسقي النظم الغذائية الوطنيين المعيّنين أو غيرهم من المسؤولين المعيّنين، وأشارت إلى أن الحكومات دُعيت أيضا إلى تعيين جهات اتصال إضافية، إذا اقتضت الضرورة ذلك، لتيسير هذا التفاعل.